منهج الطبرسي (ت٥٤٨ه) في كتابه جواهر النحو

أ.م.د محمد نوري الموسوي عبير غضبان غدير
Hum.moh.noori@uobabylon.edu.iq
abeer.sultan@student.uobabylon.edu.iq
كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية

الملخص
سعينا في هذا البحث (منهج الطبرسي(ت٥٤٨ه) في كتابه جواهر النحو) للكشف عن منهجية تبويب قضايا النحو العربي ومسائله عند واحد من علماء العصر العباسي وهو أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي المشهور ب(أمين الاسلام).
وقد خصص البحث لإظهار منهجه في كتابه (جواهر النحو)، بدأنا بمقدمة بينا فيها المقصود بالمنهج، والكشف عن منهج الطبرسي في ترتيبه للموضوعات، وطريقة عرضه لمادة الكتاب، وكيفية تقسيمه للأبواب والفصول، مع ذكر ما استدركه من الأبواب والفصول على جمل الجرجاني، ومن هذا يمكننا الإفادة في معرفة منهجه النحوي ، لاسيما أنه عرف بعالم تفسير، ولم يعرف كنحوي ، وبذلك يمكننا التوصل إلى جهده النحوي في هذا الكتاب، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أوجزت في نهايته.

الكلمات المفتاحية
المنهج، الطبرسي، جواهر النحو

Summary
In this research (Manhaj Al-Tabarsi (d.548 AH) in his book Jawaher Al-Nahw-) we sought to uncover a methodology Classification of issues of Arabic grammar and its questions according to one of the scholars of the Abbasid era, Abu Ali al-Fadl ibn al-Hassan al-Tabarsi, known as "the Secretary of Islam".
The research was devoted to showing his method in his book
(The Jewels of Grammar). We started with an introduction in which we explained what is meant by the curriculum, and disclosed the approach of Al-Tabarsi in arranging the topics, the way he presented the material of the book, and how it divided the chapters and chapters, with a mention of the chapters and chapters on Al-Jarjani's sentences, and from this We can benefit from knowing his grammatical approach, especially since he was known to a scholar of interpretation, and he was not known as a grammar, so we can arrive at his grammatical effort in this book, and the research concluded with a set of results that were summarized at the end of it.

key words
Approach, Tabarsi, grammar jewels

مقدمة
الحمد لله رب العالمين ، وبعد:
فإن منهج التأليف هو انعكاس لتصور المؤلف في موضوع ما، وعرضه بطريقة مرتبة لغرض ايصال الفكرة إلى المتلقي ، وفي ذلك يقول كريم حسين ناصح الخالدي: (ولا أغالي إذا قلت : إنّ مناهج التأليف في الكتب النحوية الأولى كانت من بنات أفكار المؤلفين العرب ، ولم تتأثر بأي مؤلف أجنبي ، ولكن ذلك لا يعني أن تلك المناهج لم تتأثر بمناهج التأليف في علوم إسلامية أخرى : كالفقه ، والحديث، والتفسير ، والمعاجم، وكتب اللغة الأخرى)[١].
وللطبرسي منهجه الذي اقتفى فيه أثر الجرجاني في كتابه (الجمل)، إلا أنه اختلف معه في عرضه لمادته النحوية ، وطريقة ترتيبه للموضوعات ، وكذلك في تقسيمه للأبواب والفصول ، وقد زاد أبوابًا لم تكن في الجمل، وسأوجز القول منهجه في كتابه جواهر النحو.

ترتيب موضوعات الكتاب

منهج الطبرسي (ت٥٤٨ه) في كتابه جواهر النحو

أ.م.د محمد نوري الموسوي **عبير غضبان غدير**

يحتوي كتاب الجواهر على مقدمة بيّن فيها منهجه وطريقة شرحه. أما من ناحية التقسيم والترتيب ، فقد حذا فيه حذو الإمام عبد القاهر، وذلك بقوله : (واقتديت فيه بالإمام عبد القاهر رحمه الله تعالى...) [٢].

وذلك لأنَّهُ شارح لكتاب الجمل، وهذا الأمر حتّم عليه الالتزام بالمنهج الكائن ، وترتيبه للموضوعات.

وقد سار على ترتيب موضوعاته ، وإنْ كان ثمة تغييرات في كل باب من حيث الإضافة و الاقتصار ، أو التقديم والتأخير، فهي تغييرات طفيفة لا تمس المضمون ، وأود أنْ أشير إلى أنَّ الطبرسي درج في شرحه على تقسيم الجرجاني لكتابه الجمل بقوله :(فأردت أن أحتذي بمثاله، وأنسج على منواله،...)[٣].

وهذا هو شأن الشرّاح في أنَّهُ عادة ما يلتزمون بترتيب المتن المشروح.

ثم قسم العوامل إلى مئة عامل ، اثنان منها معنويان ، وما سواهما عوامل لفظية بعضها سماعي وبعضها قياسي ، واتبع في ذلك تقسيم الجرجاني، ثم ذكر العوامل المعنوية وفصل فيها القول[٤].

فالأول من العامل المعنوي : المبتدأ والخبر من ذلك قوله : (الابتداء : هو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ؛ لإسناد الخبر إليه ، فإنما يرتفع الاسم بهذا المعنى ، ثم إنَّ معنى الابتداء ، والمبتدأ يعملان في الخبر فيرفعانه ، نحو قولك : الله ربنا ، وزيد منطلق) [٥]

وبيّن عباس حسن أنَّ النحويين بحثوا عن العامل الذي يجعل الضمة علامة الرفع في المبتدأ والخبر، فرأوا أنَّ العامل في ذلك هو العامل المعنوي، إذ وجود المبتدأ في أول الجملة، لا يسبقه لفظ آخر، وسموا هذا العامل المعنوي: "بالابتداء" فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء، أما الخبر فعامل الرفع فيه هو المبتدأ أي: أنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ[٦].

فهذا هو العامل المعنوي الوحيد الذي أثبته سيبويه[٧]، فيعمل المبتدأ فيما بعده عمل الفعل ، وبهذا يكون هو العامل في الخبر وكل ما يكون بعده[٨].

ثم ذكر العامل المعنوي الثاني وهو(الفعل المضارع المرفوع) ، وذكر النحاة أن علة الرفع وقوعه موقع الإسم ... [٩].

وترى الباحثة أن علة أعراب الفعل المضارع هي المشابهة ، أي: مشابهة الفعل المضارع للاسم فأخذ أحكامه من حيث الإعراب.

وقد قسم كتابه على ثلاثة أقسام، متابعًا في ذلك الجرجاني :-

فجعل الفصل الأول :في ذكر العوامل من الأفعال، والثاني : في ذكر العوامل من الحروف ، والثالث : في عوامل الأسماء.

وافتتح عوامل الأفعال بذكر الأفعال الناقصة ، وذلك بقوله : ((ومن الأَفعال أَفعال تجري مجرى الأَدوات ،وتختص بأحكام مختلفة،: وأَفعال غير ذلك)) [١٠].

، وبيّن الأفعال التي تجري مجرى الأدوات وعدها أَربعة أَنواع :-

النوع الأَول :كان وأَخواتها

قال الطبرسي : ((فهذه كلها وما يتصرف منها أَفعال ناقصة تجيء عبارة عن الزمان فقط، وتدخل على المبتدأ والخبر فترفع ما كان مبتدأً تشبيها له بالفاعل ، ويسمى اسماً لها وتنصب ما كان خبرًا تشبيها له بالمفعول ويسمى خبرًا لها،...) [١١]

وافق الطبرسي النحاة جميعهم في عدّها أَفعالاً إلا أَن الاختلاف في (ليس) ، فأَول من ذهب من النحاة إلى أَن (ليس) حرف في الغالب هو ابن السراج[١٢]، وتابعه أَبو علي الفارسي في (الحلبيات) [١٣] ،وأَبو بكر بن شقير[١٤].

واستدلوا على ذلك بدليلين:

الدليل الأَول: أَنّ (ليس) أَشبه الحرف من وجهين :

الوجه الأَول : أَنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ؛وذلك لأَنه يدل على النفي الذي تدل عليه (ما) ، وغيرها من حروف النفي.

الوجه الثاني: أَنه جامد لا يتصرف كما أَن الحرف جامد لا يتصرف.

والدليل الثاني: أَنه خالف سنن الأَفعال عامة، والأَفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائما والزمان ،وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلا [١٥].

وذهب المبرد إلى أن ليس (فعل) ، ودليله على ذلك اتصال الضمائر المتحركة بها ، نحو قوله: (أَن وقوع الضمير لا يكون إلاّ في الأفعال فيها، نحو : لستُ منطلقا، لستَ ، ولستما، ولستن،.....) [١٦]

وذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى القول بفعلية (ليس) ، إذ رأى أن فكرة العامل والمعمول هي التي جعلت (ليس) تلحق بكان وأخواتها، على الرغم من اختلاف معناها مع ما تدل عليه كان وأخواتها؛ ولذلك جعلها من عناصر النفي ، وذلك بقوله: (وبسبب العمل الواحد، وهو عدم الاكتفاء بالمرفوع، أو قل: إن هذا المرفوع أو إن هذه الأفعال جميعها مفتقرة إلى ما اسموه بالخبر المنصوب، أقول بسبب من هذا كله ضموا مواد مختلفة في دلالاتها إلى بعضها، وجعلوا من تلك الاشتات المتنافرة بابًا واحدًا اسموه النواسخ،...، ويبدو أن الأولين كانوا في تردد بسبب هذه المسألة فقد كانت عندهم مترددة بين الحرفية والفعلية، فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارسي وأبو بكر بن شقير إلى أنها حرف) [١٧].

وترى الباحثة أن ليس اقرب للحرفية؛ وذلك لأنها غير متصرفة ، ولا تدل على الحدث والزمن ، ولا تدخل عليها (قد) الداخلة على الفعل الماضي ،فهي تفتقر لما تدل عليه الأفعال.

ثم ذكر النوع الثاني أفعال المقاربة، وذلك بقوله:

(والنوع الثاني :أَفعال المقاربة، والأصل فيها عسى وكاد...) [١٨].

وترى الباحثة أن السبب في جعل هذين الفعلين أصلًا هو لتمكن هذين الفعلين من المقاربة والرجاء أكثر مما حمل عليهما مما هو بهذا المعنى من الأفعال المماثلة لهما، ولا يوجد دليل قاطع على هذه الأصالة.

و قد وافق الطبرسي إجماع النحاة على أنها أفعال ؛ والدليل على فعليتها هو اتصال ضمائر الرفع المتحركة بها، وتلحقها تاء التأنيث، إلاّ أن الاختلاف وقع في (عسى) فذهب بعض النحويين إلى أَنها حرف، وحُكِي عن ابن السراج[١٩]، ونقله أبو عمرو الزاهد عن ثعلب[٢٠]وذكر محيي الدين عبد الحميد عند تحقيقه لكتاب شرح ابن عقيل : (أن ابن هشام نص في أكثر كتبه على أن القول بأن (عسى) حرف هو قول الكوفيين، وتبعهم على ذلك أبن السراج)[٢١].

وبعدها فصل القول في النوع الثالث وهو: أفعال المدح والذم ،وذلك بقوله: (والنوع الثالث: أَفعال المدح والذم، والأصل فيهما نعم وبئس...) [٢٢].

وترى الباحثة أن السبب في جعل هذين الفعلين أصلًا هو لتمكن كل منهما دلاليًا في معنى المدح، ومعنى الذم، وحملت(حبذا، ولا حبذا) على كل منهما مثلًا، ولا يوجد دليل على هذه الأصالة.

واختلف النحاة فيهما بين الفعلية والاسمية ، فقد ذهب البصريون إلى أَنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب الكسائي ، وقد استدل البصريون على فعليتهما بأمور[٢٣]:-

١- اتصال الضمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف ، جاء عن العرب أَنهم قالوا: (الزيدان نعما رجلين) حُكِي عن الكسائي.

٢-اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة، نحو: (نعمت المرأة) ، و(بئست الجارية)؛ لأَن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه ، وهي تدل على تأنيث الفاعل بعدها.

٣- بناؤها على الفتح كسائر الأَفعال الماضية.

أَما الكوفيون فقد استدلوا على اسميتهما بوجوه[٢٤]:-

الوجه الأَول: كونهما لا يتصرفان ، وذلك لأَن التصرف من خصائص الأَفعال.

٢- كونهما لا مصدر لهما.

٣- أَنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ، فلا تقول : (نعم الرجل أمس).

٤-دخول حرف النداء عليهما في قولهم: (يا نعم المولى ونعم النصير).

٥- دخول حرف الجر المختص بالاسم عليهما ،كقول العرب[٢٥]: (نعم السير على بئس العير).

٦- جاء عن العرب أَنهم قالوا : نعيم الرجل زيد، وليس في أَمثلة الأَفعال على وزن (فعيل).
فنجد الطبرسي قد أخذ بمذهب البصريين ، و وافقهم في عدها أفعالًا.
وقد رفض الدكتور تمّام حسان أن تكون (نعم وبئس) من الأفعال، أو من الأسماء؛ لأنها لا تقبل كل علامات الأفعال ،أو الأسماء، وذلك بقوله: (وغفل الأولون عن أن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلاّ هذه التاء الساكنة، أما (تاء فعلت)، و(ياء أفعلي) ، و(نون أقبلن)، والتصرف إلى مضارع وأمر، بل التصرف في داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء، فلا يقبل شيئاً منه، وكل ذلك يطعن في فعليتها، وغفل الآخرون عن أن حرف الجر يدخل على الجملة المحكية حين يقصد لفظها، فليس دخول الباء على نعم في (والله ما هي بنعم الولد) ما يؤكد اسميتها، ولا سيما إذا نظرنا إلى ابائها قبول بقية علامات الأسماء) (٢٦).
ثم أعقب ذلك بالحديث عن النوع الرابع التعجب بقوله: والنوع الرابع فعلا التعجب ، ويكون على لفظين : (ما أفعله)، و(أفعل به)، وهما غير متصرفين، نحو: (ما أحسن زيدًا) ، و(أحسن بزيدٍ) ، ولا يبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل، فإن كان غير ذلك إنما يتعجب بما هو اشد ، نحو: ما اشد انطلاقه واستخراجه(٢٧).
وبهذا اختلف مع الجرجاني الذي جعل فعل التعجب فعلًا واحدًا، نحو قوله: (والرابع: فعل التعجب ، ويكون على لفظين : أحدهما : ما أفعله ...، والثاني : أفعل به...) (٢٨).
وهذا يدل على اختلافهما في عدد العوامل، إذ جعله الجرجاني واحدًا ، وجعله الطبرسي عاملين .
ثم ذكر بعد ذلك المنصوبات بقوله: (أما النصب يكون على ضربين : ضرب عام في جميع الأَفعال، وضرب خاص في بعضها.
فأَما الخاص ففي ثلاثة أَشياء: المفعول به ، والخبر المنصوب ، والتميز، فالمفعول به خاص؛ لأَنه لا يكون إلاّ للمتعدي من الأَفعال) (٢٩).
ثم عمد إلى ذكر القسم الثاني : العوامل من الحروف ، وجعلها ستّة أَنواع:
كان الطبرسي أكثر دقة من الجرجاني في تقسيمه للحروف ، إذ جعلها على ستة أنواع، في حين جعلها الجرجاني على أربعة أضرب، ثم فصل الطبرسي القول في كل نوع ، وهي: الحروف المشبهة بالفعل ، وذكر فيها المواضع التي تفتح فيها (أنَّ) وتكسر بعدها ،ثم حرفان مشبهان (بليس) في رفع الاسم ونصب الخبر، ثم حروف تنصب الاسم فقط وعدتها سبعة ذكرها الطبرسي بقوله: (والنوع الثالث حروف تنصب الاسم فقط وهي سبعة: الأَول :الواو بمعنى مع ، والثاني : إلاّ في الاستثناء، والخمسة الباقية من السبعة: حروف النداء ، وهي :يا ، وأَيا، وهيا ، وأي ، والهمزة، تنصب المفرد النكرة ، كقول الأعمى : (يا رجلًا خذ بيدي) ، يريد رجلًا ما. والمضاف ، نحو : يا عبد الله ، والمضارع المضاف ، نحو: يا خيرًا من زيدٍ) (٣٠).
وبهذا نجد أنَّ الطبرسي جعل الخمسة الباقية من الحروف في النداء ،في حين جعل الجرجاني النداء ضربًا مستقلًا ، وذلك بقوله : (والثالث من السبعة حروف النداء...) (٣١) .
بعد ذلك ذكر القسم الثالث: العوامل من الأسماء وجعلها على قسمين:
القسم الأَول: ما يعمل عمل الفعل وهو على ضربين :
أحدهما: ما يعمل عمل الفعل على الحقيقة ، وهو خمسة (٣٢):
النوع الأَول : المصدر: ويعمل عمل فعله على ثلاثة أوجه: منها أن يعمل منوّنًا، نحو: عجبت من ضرب زيد عمرًا...، ومنها أن يعمل مضافًا، نحو: عجبت من ضرب زيدٍ عمرو...، ومنها أن يعمل معرفًا بالألف واللام ، نحو: عجبت من الضرب زيد عمرًا، ولا يوجد هذا الوجه في القرآن.
والنوع الثاني: واسم الفاعل: يعمل عمل (يفعل) من فعله إذا كان بمعناه، ويكون وصفًا لموصوف، أو خبرًا لمبتدأ ، أو حالًا لذي حال، أو معتمدًا على همزة الاستفهام ، أو حرف النفي.
والنوع الثالث: واسم المفعول: يعمل عمل (يفعل) من فعله ، تقول: مررت برجل مضروب أخوه، كما تقول : يضرب أخوه...
والنوع الرابع: الصفة المشبهة باسم الفاعل: وهي الصفات التي تثنى وتجمع، وتذكر وتؤنث، وتدخلها الألف واللام نحو: حسن وشديد، نحو: مررت برجل حسن أصحابه، وبامرأة كريم أبوها...
والنوع الخامس: واسماء الأفعال: يعمل كل واحد منها عمل الفعل الذي هو اسم له ، وأكثر ما تكون هذه الأسماء في الأمر، نحو: رويدًا زيدًا ، بمعنى : أمهل زيدًا...
والآخر : ما يعمل عمل الفعل على المجاز فصل الطبرسي فيه القول ،وعرفه بقوله: (هو كل اسم قد تم ، فينصب اسمًا نكرة على أنه تمييز ، ومعنى تمام الاسم: أن يكون على صفة لا يصلح إضافته معها ، وهو على ضربين : أحدهما : أن يكون مضافا ، فلا يمكن إضافته ثانيا... ، والثاني: أن يكون في الاسم نون تثنية، أو جمع ، أو تنوين ، أو ما هو في تقدير التنوين كثلاثة عشر

؛ لأن الأصل : ثلاثة وعشرة؛ وذلك لا يخلو إما أن يكون مقادير أو أعدادًا، فالمقادير ثلاثة: ممسوح ، ومكيل ، وموزون، والأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين...) [٣٣].

ثم ذكر بعد ذلك القسم الثاني من عوامل الأسماء، فجعل ما يعمل عمل الحرف في الجر، على ضربين:

الأول : في الإضافة ، وجعل الإضافة على ضربين:

إضافة حقيقية محضة، وإضافة لفظية غير محضة، وجعل الإضافة المحضة على ضربين:

الأول: إضافة اسم إلى اسم وهو غيره بمعنى اللام ، والثاني: إضافة اسم إلى اسم، وهو بعضه بمعنى من [٣٤].

ثم ذكر الإضافة غير المحضة تكون على ضربين :

أحدهما: أن يكون المجرور منصوبا في المعنى؛ وذلك في اسم الفاعل إذا أضيف إلى المفعول ، والآخر: أن يكون المجرور مرفوعا في المعنى؛ وذلك في الصفة المشبهة[٣٥].

ثم ذكر بعد ذلك باب التوابع :

وجعلها الطبرسي أبواب مقسمة على خمسة فصول وابتدأها بباب (الوصف) وعرفها بقوله: (وهي ما وجب له الاعراب من أجل غيره؛ لا لأَنَّ العامل دخل عليه؛ وذلك خمسة أَشياء : الوصف ، وعطف البيان ، والتأكيد ، والبدل ، والعطف بالحروف)[٣٦].

ثم ذكر باب المعرفة والنكرة ، وعرف النكرة بقوله: (كل اسم عمَّ اثنين فصاعدا، فهو نكرة،...)[٣٧].

وعرف المعرفة بقوله: (ما خص الواحد من جنسه ، وهي خمسة أضرب: العلم ، وما يعرف باللام ، والمضمر، والمبهم ، وما أضيف إلى أحد هذه الأربعة) [٣٨]

ثم ذكر فصل الأعداد بقوله: (واعلم أن الأعداد تأنيثها بالعكس من تأنيث جمع الأشياء...) [٣٩].

فقد بيّن أنَّ الأعداد من (ثلاثة إلى عشرة) العدد يخالف المعدود ، فإذا كان العدد مذكرًا يؤنث المعدود ، إما أذا كان العدد مؤنثًا فيذكر المعدود.

ثم ذكر ما استدركه على الجرجاني من الفصول والأبواب وهي باب الجمع[٤٠] ، وفصل في تكسير الصفات[٤١]، ثم باب التصغير [٤٢]، ثم باب النسبة[٤٢]، ثم باب همزة الوصل وهمزة القطع[٤٣]، ثم باب النون الثقيلة والخفيفة[٤٤].

هكذا قسم الطبرسي كتابه ، وكان ينتقل من قسم إلى آخر دون تمهيد، بل الانتقال يكون تلقائيا ومباشرًا، فمثلًا عند انتقاله من الحديث عن عوامل الأفعال إلى عوامل الحروف ، أو من الصفة إلى العطف، لم يذكر تمهيدًا يتحدث فيه عن عوامل الأفعال ليربطه بعوامل الحروف، بل يتحدث عن كل قسم بصورة منفردة ومباشرة دون الربط بالموضوع الذي قبله ،وقد التزم الطبرسي بهذا التقسيم ، وأخلّ به في مواضع أخرى، والدليل على التزامه أنه لم يذكر أخوات كان إلا في قسم الأفعال تحت عنوان الأفعال الناقصة[٤٥]موضحًا عملها، ومن المواضع التي أخل بها حروف العطف، فقد ذكر العطف وحروفه في قسم الأسماء[٤٦]، وكذلك المنادى ذكره مع حروفه في قسم الحروف بقوله: (والمنادى يندب بحرفين...) [٤٧]وذكر الاستثناء في قسم الحروف ولم يذكره في قسم الأسماء بقوله:(وللاستثناء كلمات أخرى منها أسماء...) [٤٨].

ممّا تقدم نجد أن الجرجاني في شرحه كان أقل وضوحًا ، وأسهل شرحًا، وفيه شيء من الغموض ،وكان كتابه مختصرًا ؛لأنه كتاب تعليمي، في حين كان شرح الطبرسي أكثر وضوحًا وأعمق شرحًا، وكان يتناول المسائل ويفصل فيها القول فتكون واضحة وسهلة على المتعلمين.

الخاتمة

وختامًا أوجز ما توصل إليه البحث من نتائج:

١- كشف البحث عن منهج الطبرسي النحوي في تبويب مادته النحوية في كتابه جواهر النحو.

٢- اتبع تقسيم الجرجاني إلا أنه اختلف عنه في طريقة العرض إذ عمد إلى التقديم والتأخير في عرضه لمادته.

٣- تميز اسلوب الطبرسي بالسهولة والوضوح ، وجودة العرض، إذ كان عرضه لمادته النحوية لا يشوبه غموض وتعقيد ليسهل فهمه على الدارسين.

٤- لم يربط الطبرسي بين الموضوعات في عرضه للمادة النحوية ، بل كان ينتقل بين الموضوعات بصورة مباشرة وتلقائية، ولا يعمد لذكر مقدمة تربطه بما سبق.

٥- بين البحث على أنه لم يرد في كتابه(جواهر النحو) العلماء وآراؤهم ، ولم يضعف رأيًا أو يرجح آخر من الآراء؛ وذلك لأن كتاب تعليمي مختصر ، نشأ لغرض التعلم.

الهوامش

(١) مناهج التأليف النحوي:١٢
(٢) جواهر النحو: ١٢٤
(٣) المصدر نفسه :١٢٤.
(٤) المصدر نفسه: ١٤٩-١٥٣
(٥) المصدر نفسه: ١٤٩
(٦) ينظر: النحو الوافي: ٤٤٧/١
(٧) ينظر: الكتاب : ١٢٦/٢-١٢٧
(٨) ينظر: المدارس النحوية:٦٨/١
(٩) ينظر: جواهر النحو: ١٥٢-١٥٣
(١٠) جواهر النحو: ١٥٦
(١١) المصدر نفسه : ١٥٦
(١٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢٧/١
(١٣) ينظر: المسائل في الحلبيات: ٢٢١-٢٢٢
(١٤) ينظر: الجمل في النحو: لأبي بكر بن شقير: ٦١
(١٥) ينظر: الأصول: ٨/١، ومغني اللبيب:٣٠٧-٣٠٨،وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١٢٢/١
(١٦) المقتضب: ٨٧/٤، وينظر: ارتشاف الضرب: ١١٤٦/٣-١١٤٧،ومغني اللبيب:٣٠٧-٣٠٨
(١٧) الفعل زمانه وابنيته: ٦٤
(١٨) جواهر النحو : ١٥٧-١٥٨
(١٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٢٢/٣
(٢٠) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١٤٩/١
(٢١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ١٤٩/١
(٢٢) جواهر النحو: ١٥٨-١٦٠
(٢٣) ينظر: أسرار العربية: ١/ ٩٠
(٢٤) ينظر: المصدر نفسه:٩٠،٩٢/١
(٢٥) شرح الكافية الشافية: ١١٠٢/٢
(٢٦) اللغة العربية معناها ومبناها:١١٥
(٢٧) ينظر: جواهر النحو: ١٦١
(٢٨) الجمل: ١٤
(٢٩) جواهر النحو: ١٦٢
(٣٠) جواهر النحو:١٨٠، ١٨٥
(٣١) الجمل:٢١
(٣٢) ينظر : جواهر النحو: ٢١٥-٢١٦-٢١٧
(٣٣) المصدر نفسه: ٢٢٢
(٣٤) ينظر: جواهر النحو: ٢٦٦
(٣٥) ينظر : المصدر نفسه: ٢٢٨-٢٢٩
(٣٦) المصدر نفسه: ٢٣١
(٣٧) جواهر النحو: ٢٣٩

(٣٨) المصدر نفسه: ٢٣٩
(٣٩) المصدر نفسه: ٢٤٧
(٤٠) المصدر نفسه: ٢٤٨
(٤١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٥
(٤٢) جواهر النحو: ٢٦٣
(٤٣) المصدر نفسه: ٢٦٨
(٤٤) المصدر نفسه: ٢٧٢
(٤٥) ينظر: جواهر النحو: ١٥٦
(٤٦) ينظر : المصدر نفسه: ٢٣٤، ٢٣٧- ٢٣٨
(٤٧) المصدر نفسه: ١٩١
(٤٨) المصدر نفسه: ١٨٢

المصادر

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ه)، تحقيق: رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط١ ،-١٩٩٨م.
٢- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد ، المعروف بأبي البركات الأنباري(ت ٥٧٧هـ)،تحقيق: محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، (د. ت).
٣- الأصول في النحو : محمد بن السري ، المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان، ط٣ ، ١٤١٧ه.
٤- الجمل في النحو: الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(ت ٤٧١ه)، تحقيق : علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبدالله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري(ت ٧٦٩ه)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث ، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.
٦- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبدالله بن مالك الطائي(ت٦٧٢ه) ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ،ط ١، ١٩٨٢م.
٧- الفعل زمانه وابنيته: ابراهيم السامرائي(ت ٢٠٠١م)، المحقق : غير موجود، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مطبعة العاني، بغداد،١٩٦٦م.
٨- الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر ، المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٣ ، ١٩٨٨م.
٩- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان(ت٢٠١١م)، المحقق: غير موجود، عالم الكتب، ط٥، ٢٠٠٦م.
١٠ المدارس النحوية: إبراهيم السامرائي، المحقق: غير موجود، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧م.
١١- المسائل الحلبيات: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت ٣٧٧ه)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧م.
١٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين بن هشام ، تحقيق: د. مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق، ط٦ ، ١٩٨٥م.
١٣ - المقتضب : محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ، بيروت ، (د. ت).
١٤- مناهج التأليف النحوي: كريم حسين ناصح، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٧م.
١٥- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محي الدين عبد الحميد، دار التراث_ دار مصر للطباعة،ط٢٠، ٢٠٠٩م.
١٦- النحو الوافي: عباس حسن (ت١٣٩٨ه)، دار المعارف، مصر، ط١٥، (د. ت).

الرسائل

- الجمل في النحو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن شقير النحوي البغدادي(ت ٣١٧ه)، تحقيق: علي بن سلطان بن علي، رسالة ماجستير في اللغة العربية، كلية الشريعة، جامعة الملك عبد العزيز (د.ت).

- جواهر النحو: لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨ه)، دراسة وتحقيق: حيدر حسين مودر، رسالة ماجستير في اللغة العربية، كلية التربية الاساسية ، جامعة الكوفة،٢٠١٨م.